ابتدوا بالصبح اعادوا العشا الا امامها فيعيد المغرب فيحرم عليهم
الايتمام في العشا وعليه الايتمام في المغرب كما قاله ح فليراجع ه
فلو كان في الخمسة بحسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط او
النجمي منهما ثلاثة فبواحد فقط ولو كان النجمي اربعة يتقيد
احد منهم باحد ولو سمع صوت حدث وشمه بين خمسة وتنازلوا
وام كل في صلاة فكما ذكر في الاواني ه ش م ر قوله بمعتد اي حال اقتدا به
ولو حكما كالغرقة الثانية في صلاة ذات الرقاع كتب م ر عليه تامل
هذا فان بان بعد فراغه فلا اعادة قال قوله باني امكنه التعلم ام لا
علم بحاله ام لا فلا يصح اقتداء القارئ بالامي مطلقا واما الامي في يعتدي
بمثله مع امكان التعلم قوله لتخفيف مشد داشار الى ان التعيين ممن
يحل بحرف كان عن زيادة او تشديدة فلا يحتاج له ومن الفاتحة قيد
لما الكلام فيه قل قوله والتنوع هو ايهم من الاربع قوله والا اي ان لم يمكنه
التعلم صحت كما قتدا به بمثله قال قل لو قال كما قتدا مثله به كان استقيما
اي اولى لانه يصح اقتداوه بمثله واحمل منه بخلاف اقتدا غيره به فلا
يصح الا اذا كان مثله ومن كانت لثغته يسيرة بان ياتي بالحرف غير صاف
لم يوثر وحلبي الرباني عن ام غانم معزي ابن سريج قال انتهى ابن
سريج الى هذه المسالة فقال لا يصح امامة الالثغ وكانت لثغته يسيرة
وفي مثلها فاستحييت ان اقول له هل يصح امامتك فقلت له هل يصح
امامتي قال نعم وامامتي ايضا ه عبرة قوله فيما يخل به اي بان
انتفا في الحرف المجوز عنه ومحله وان اختلفا في الماتي به بان يعجز
عن السين مثلا لكن نال احدها المستقيم بالمثلثة والاخر المتعقم
بالمشاة ولو بع الادغام فيصح لايجاد الحرف المجوز عنه قوله بغير تاتا م
اي في الفاتحة او غيرها بدليل قوله كغافا م اذ لا فا في الفاتحة والمراد
من يكرر الحرف وان قدر على عدمه فلا يشترط العذر وانما
صحت صلاته مع ذلك لان الكل حرف قوله فلا يصح اقتدا
القارئ به اي مطلقا ولا صحلا انه ان امكنه التعلم والاصحت
كما قتدا مثله به قوله وكالفاتحة فيما ذكر بدلها ومن يحسن سبع
ايات من غير الفاتحة لا يقتدي بمن لا يحسن الا الذكر قوله وجبت
الاعادة اي ان بان بعد الفراغ من الصلاة فان بان في اثنائها
وجب

وجب استينافها قوله لتقصيره بترك البحث عنه يقتضي وجوب
البحث عن حال الامام وفيه نظر خلوخال لتبين ان الامام ليس
اهلا للامامة كان اولى قل قال في شم البهجة ولو اقتدى بمن
جهل اسلامه او شك فيه فلا قضا لان اقدامه على الصلاة دليل
ظاهر على اسلامه ولم يبن خلافه قوله فلا يقبل خبره ويستثنى هذا
من قولهم يقبل خبر الكافر في فعل نفسه قوله حقيقة هي تالو
تاملها المامموم لم يرها ولو حكمية ويفرض الاعمى بصيرا كان كانت
بباطن الثوب ولو عينية والظاهر خلافها في لو تاملها المامموم
راها ولو حكمية ويفرض الاعمى بصيرا والبعيد قريبا فتامل قوله
في الظاهر اي وفي الباطن ايضا كما هو يعلوم مر حوعبر قوله لتردد
المامموم في صحة صلاته عندها اي عند القدوة فيه تصريح بان
المامموم دخل عالما بانه حنفي اما اذا لم يعلم عنوثنة الابعد
الصلاة ثم اتضح بالذكور فانه لا يعيد ثم م ر الحاصل ان المقتدي
بالحنفي اما ان يكون رجلا او امراة او حنفي وكل منهم اما ان يظن
الحنفي المقتدي به حال الاقتدا رجلا او امراة او حنفي او لا يظن
من حاله شيا فهذه اربعة مضروبة في الثلاثة المتقدمة قوله اما ان
يكونا بمسجد هذه هي الاولى قوله او غيره من فضا او بنا هذه هي
الصور الثانية وتشمل ما اذا كانا في فضا وما اذا كانا في بنا وما
اذا كان احدهما في بنا والاخر في فضا قوله او يكون احدهما بمسجد
والاخر خارجه فيه صورتان قوله واي بوضع مبتدا خبره جملة
صلى الخ والرابط محذوف اي صلى فيه الخ قوله ومنه رحبته قال م ر
وهي ما كان خارجه اي قدام بابه معدوطا عليه لجلوسه اي زيادة في
صيانته واتساعه ه ج في الاصح وام خرج ما كان شارعا وجعل عليه
صيانة قوله للمسجد كرحبة الجامع الازهر التي بين الطرسية ه ش
والابتغاوية فليست بمسجد قطعا ه ج ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك
سواء علم وقفيته ام جهل امرها عمل بالظاهر وهو
التحويط عليها وان كانت منفصلة بغير محترمة كما اقتضاه كلامها
وخرج بالرحبة الحريم وهو الموضع المتصل بالمسجد المهيا لمصلحته
كانصباب الماوطرح القمامات فيه فليس له حكم المسجد كما مر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)